

الثقافات الفرعية كاستجابة للتناقض الوظيفي في استخدام
المجال الحضري دراسة ميدانية بمدينة علي منجلي.

**Subcultures as a Response to the Functional
Contradiction in the Use of Urban Space: A Field Study
in the City of Ali Mendjeli.**

ناصر مهدي حبيب

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري

nacerimehdi@univ-constantine2.dz

تاريخ القبول: 2025/11/26

تاريخ الاستلام: 2025/07/07

ملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرتي الثقافات الفرعية والعنف الحضري بوصفهما نتاجا اجتماعيا مركبا ينشأ من تقاطع التناقضات الوظيفية في استخدام المجال الحضري، في المدن الجزائرية الجديدة، مع التركيز على حالة الوحدة الجوية رقم (20) (سكوار شوبينغ) بمدينة علي منجلي. ومن خلال الاستناد إلى المنظور الإيكولوجي لمدرسة شيكاغو، تسعى الدراسة إلى اختبار فرضية وجود علاقة طردية واضحة بين اشتداد مظاهر التناقض الوظيفي والتهميش من جهة، وبين ظهور ثقافات فرعية تعتمد العنف كألية اجتماعية لإثبات الذات وإعادة تنظيم المجال من جهة أخرى. اعتمدت الدراسة على طريقة المسح بالعينة كأحد طرائق المنهج الوصفي، مستعينة بأدوات نوعية وكمية، أبرزها الملاحظة غير المشاركة والاستبيان. وأظهرت النتائج أن هذه الظواهر لا يمكن فهمها بمعزل عن التفاعلات الإيكولوجية والصراعات الاجتماعية التي تعيد إنتاج التهميش وتغذي التنافس على الموارد الحضرية.

الكلمات المفتاحية: التناقض الوظيفي، الثقافات الفرعية، المدينة الجديدة
علي منجلي.

Summary:

This study addresses the phenomena of subcultures and urban violence as complex social products arising from intersecting functional contradictions in urban space usage in new Algerian cities, focusing particularly on neighborhood unit No. 20 (Square Shopping) in Ali Mendjeli city. Drawing upon the ecological perspective of the Chicago School, the study tests the hypothesis of a clear positive correlation between increased manifestations of functional contradictions and marginalization, and the emergence of subcultures that rely on violence as a social mechanism to assert identity and reorganize urban space. The study employed a survey sampling method within a descriptive approach, utilizing both qualitative and quantitative tools, notably non-participant observation and questionnaires. The findings demonstrated that these phenomena cannot be understood separately from ecological interactions and social conflicts, which continuously reproduce marginalization and intensify competition over urban resources.

Keywords: Functional contradiction, Subcultures, Urban Violence

ناصر مهدي حبيب، nacerimehdi@univ-constantine2.dz

أولاً: مقدمة:

شهدت الجزائر خلال العقود الأخيرة توسعاً حضرياً غير مسبوق، تمثل في إنشاء مدن جديدة تهدف إلى تحقيق التوازن الوظيفي والاجتماعي وتخفيف الضغط على المدن الكبرى. وتعدّ المدينة الجديدة علي منجلي واحدة من أبرز هذه التجارب الحضرية التي سعت من خلالها السلطات إلى تطبيق مبادئ التخطيط الحديث والمنظم في توزيع الأنشطة والمرافق والمساحات السكنية. ورغم هذه الأهداف التخطيطية المعلنة، تُبين الملاحظة الميدانية للوحدة الجوارية رقم 20، وتحديدًا المشروعين السكنيين (300 و 700 مسكن ترقي مدعم)، بروز تناقض وظيفي واضح في استخدام المجال الحضري، يتجلى في التداخل المكثف بين الوظائف السكنية والتجارية والخدماتية، وغياب التوازن في توزيع المرافق العمومية والاجتماعية الأساسية. تُشكل هذه الوضعية مفارقة معرفية عميقة بين الطموحات الرسمية للتخطيط الحضري من جهة، والواقع اليومي للسكان من جهة أخرى. فبدلاً من تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي المتوقع، أصبحت هذه المجالات الحضرية مساحات منتجةً لصراعات يومية، حيث أدّت ظروف التناقض الوظيفي إلى ظهور ثقافات فرعية ذات طابع عنيف، تُعبّر عن نفسها بشكلٍ واضحٍ من خلال استخدام العنف كآلية أساسية للتفاعل الاجتماعي وإثبات الهوية وإدارة العلاقات اليومية. في هذا السياق تحديداً، تطرح هذه الدراسة إشكاليةً جوهريةً تسعى من خلالها إلى تحليل العلاقة البنوية والاجتماعية بين التناقض الوظيفي في المجال الحضري وظهور الثقافات الفرعية بوصفها نتيجةً حتميةً وتحصيلاً حاصلًا لهذا الواقع المضطرب. وتهدف الدراسة، انطلاقاً من هذا المنظور، إلى الكشف عن الآليات الاجتماعية والثقافية التي تدفع إلى

تحوّل هذه الثقافات من مجرد رد فعل اجتماعي محدود إلى منظومة ثقافية واجتماعية مستدامة، تعتمد على العنف كوسيلة رئيسية للتكيف وإثبات الذات ضمن البيئة الحضرية لمدينة علي منجلي. في هذا السياق تحديداً تطرح هذه الدراسة إشكالية جوهرية تنطلق من سؤال رئيسي كيف يساهم التناقض الوظيفي في استخدام المجال الحضري (داخل المشروعين السكنيين 300 و 700 مسكن في علي منجلي) في تشكيل الثقافات الفرعية التي تعتمد العنف كوسيلة للتفاعل الاجتماعي؟

ثانياً: تحديد المفاهيم

1. مفهوم التناقض الوظيفي :

تتطلب الدراسة السوسيولوجية الحضرية، لبناء المفاهيم مرحلتين أساسيتين: مرحلة التصور النظري ومرحلة التعريف الإجرائي. وفي هذا السياق، يستند مفهوم التناقض الوظيفي في استخدام المجال الحضري إلى مساهمات الباحث الفرنسي مارسيل رونكايلو الذي يعتبر أن هذا المفهوم يتجاوز مجرد الخلل التقني أو التخطيطي، ليتضمن تناقضات بنيوية عميقة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية.

1.1. المستوى النظري:

يُعرف مارسيل رونكايلو مفهوم التناقض الوظيفي على أنه حالة من عدم التجانس الوظيفي في استخدام المجال الحضري، تتجلى بشكل واضح في تعارض بين التقسيم الوظيفي الرسمي المخطط له، وبين الاستخدامات الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية التي تعكس تفاعلات وصراعات بين مجموعات اجتماعية مختلفة حيث يقول:

«إنّ التمييز بين التقسيم الوظيفي والتقسيم الاجتماعي يطرح إشكالية معقدة. فالتوزيع الوظيفي يستجيب بالدرجة الأولى لمتطلبات تقنية، كاحتياجات تجارة التجزئة والتجهيزات النادرة والمؤسسات الصناعية، إلا

أنه مرتبط كذلك بقيمة الأراضي والمنافع الممكن تحقيقها من مواقع معينة. من هنا فهو يخضع لمنافسة اقتصادية مستمرة، ولا يمكن فصله - سواء كانت آليات تخصيص الأرض خاضعة للسوق أم لا- عن تراتبية معينة للمهام وأحكام قيمية ذات طبيعة اجتماعية، تُضاف إلى الآثار المادية الخالصة، مثل التقطعات في المشهد الحضري أو التدهور في البيئة، مما يجعل بعض الأنشطة جاذبة وأخرى طاردة.» (Roncayolo, 1990, p. 106)

من هنا، يبرز التناقض الوظيفي كنتاج مباشر لتفاعلات تنافسية على الموارد والمواقع، وتعبير واضح عن الصراعات الاجتماعية والاقتصادية.

2.1. التعريف الإجرائي لمفهوم "التناقض الوظيفي:

حالة من عدم الانسجام والخلل في توزيع الوظائف والأنشطة الحضرية في المجال، ينتج عنها صراعات وتوترات اجتماعية يومية، تؤثر سلباً على نوعية الحياة الاجتماعية للسكان .

2. مفهوم الثقافات الفرعية

1.2. التصور النظري لمفهوم «الثقافات الفرعية» عند ألبرت كوهين:

يرى ألبرت كوهين في كتابه الشهير *Delinquent Boys: The Culture of the Gang* أن الثقافات الفرعية لا تمثل مجرد مجموعات معزولة ذات اهتمامات خاصة أو عابرة، بل هي أنظمة قيمية متكاملة تتشكل كرد فعل على التناقضات الاجتماعية التي يعاني منها أفرادها في المجتمع العام. فالثقافة الفرعية عند كوهين هي رد فعل جماعي من قبل مجموعات تشترك في أوضاع اجتماعية مشابهة، خاصة أولئك الذين يعانون من نقص في المكانة الاجتماعية وعدم القدرة على تحقيق معايير النجاح والتقدير التي يفرضها المجتمع الرسمي (المجتمع الأكبر).

تقوم هذه الثقافات الفرعية بتطوير قيم وممارسات ورموز مغايرة لقيم المجتمع السائدة، وتُعبّر هذه القيم الجديدة عن رفضها أو عدم قدرتها على تحقيق المكانة عبر الطرق التقليدية التي يفرضها المجتمع، خاصة تلك المرتبطة بالطبقات الوسطى. إن هذه الثقافات توفر لأفرادها إطارًا مرجعيًا بديلًا، يمنحهم شعورًا بالانتماء والتقدير الذاتي عبر تبني معايير خاصة بهم تعكس واقعهم وإمكاناتهم الحقيقية حيث يقول كوهين: «عندما نتحدث عن ثقافة فرعية منحرفة، فإننا نشير إلى أسلوب حياة أصبح تقليديًا بطريقة ما بين مجموعات معينة في المجتمع الأمريكي. هذه المجموعات هي عصابات الشباب التي تزدهر بشكل واضح في الأحياء التي تنتشر فيها الانحرافات في المدن الأمريكية الكبرى. يكبر أفراد هذه العصابات، بعضهم يصبح مواطنًا ملتزمًا بالقانون، وآخرون يتطورون نحو أشكال إجرامية أكثر احترافًا في مرحلة الرشد، لكن التقليد المنحرف يبقى حيًا ومستمرًا من خلال المجموعات العمرية التي تأتي بعدهم.» (Cohen, 1971, p. 13)

2.2. المفهوم الاجرائي :

الثقافات الفرعية تُعرّف إجرائيًا بأنها:

أنماط سلوكية وقيمية منظمة، تنشأ داخل مجموعات اجتماعية محددة في المجال الحضري كآلية دفاع جماعي ضد التهميش والتمييز الاجتماعي والمجالي، وتتميّز بتبني رموز وممارسات تخالف المعايير السائدة، وتعيد بناء الشعور بالانتماء والمكان.

3. مفهوم المجال الحضري

1.3. التصور النظري لمفهوم «المجال الحضري»

يمثل المجال الحضري في منظور هنري لوفبير ظاهرةً اجتماعيةً شديدة التعقيد، تتجاوز حدود المفهوم الجغرافي أو التخطيطي البسيط.

فهو في جوهره ليس مجرد مساحة مادية أو مكان جغرافي معين، وإنما هو نتاج اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي. يُنتج المجال الحضري من خلال الممارسات اليومية للسكان، والتفاعلات الاجتماعية والثقافية، وعلاقات القوة والتنافس والصراع التي تدور فيه وتؤثر عليه بشكل مباشر.

«المجال الحضري» وفق التصور النظري عند لوفيفر في المجال الحضري «لا يكون حاضراً بالكامل أو واضحاً تماماً أمام التحليل الفكري. فهو، أكثر من أي موضوع آخر، يتمتع بطابع شمولي معقد جداً، قائم وفعال وفي نفس الوقت محتمل وكامن، تكتشفه الأبحاث تدريجياً دون أن تستطيع الإحاطة به كلياً وربما لن تتمكن من ذلك مطلقاً. إن اعتبار هذا المجال الحضري واقعةً مُعطىً بوضوح هو من قبيل الأيديولوجيا، وهو عملية تضيف عليه صبغةً أسطورية. لذلك، يجب على المعرفة أن تعتمد عدداً كبيراً من المناهج لفهم وإدراك هذا المجال» (Lefebvre and Henri, 1968, p.101-102).

يعكس هذه الرؤية النظرية لمفهوم المجال الحضري بوصفه ظاهرةً اجتماعية معقدة، يتداخل فيها الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي. التصور النظري لمفهوم «المجال الحضري» وفق منظور إيمانويل كاستلز يرتكز التصور النظري لمفهوم «المجال الحضري» عند إيمانويل كاستلز على اعتبار المجال الحضري كنتاج مباشر وجدلي للتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهو ليس مجرد فراغ مادي أو جغرافي يعكس بشكل ميكانيكي العلاقات الاجتماعية، بل هو نتاج اجتماعي وتاريخي مُركّب. فالمجال الحضري، حسب كاستلز، يشكّل إطاراً للتفاعل والصراع والتنافس بين مختلف الفئات الاجتماعية، وهو يكتسب هويته ووظيفته من خلال هذه التفاعلات الاجتماعية المعقدة. ومن هذا المنطلق، يوضح كاستلز بشكل مباشر أن:

عناثقافات الفرعية كاستجابة للتناقض الوظيفي في استخدام المجال الحضري دراسة ميدانية
بمدينة علي منجلي، ناصري مهدي حبيب

«إن المجال هو منتج مادي، يرتبط بعناصر مادية أخرى، ومن بينها البشر الذين يدخلون في علاقات اجتماعية محددة، مما يمنح المجال الحضري (إلى جانب العناصر الأخرى في هذه التركيبة) شكلاً ووظيفة ودلالة اجتماعية. وبالتالي فإن المجال الحضري ليس مجرد مساحة أو فرصة لتمظهر البنية الاجتماعية، بل هو التعبير الملموس لكل مجموعة تاريخية تتحدد من خلالها هوية المجتمع وخصوصيته.» (Castells, 1972, p.151).

هكذا يتجاوز كاستلز النظرة التقليدية التي ترى المجال الحضري كحيّز مادي جامد أو مجرد انعكاس للهيكل الاجتماعي، بل يؤكد على الطبيعة الجدلية للمجال الحضري كنتاج للعلاقات الاجتماعية والتناقضات السياسية والاقتصادية.

2.3. المفهوم الاجرائي للمجال الحضري

هو الحيّز المكاني والاجتماعي الذي يضم الوحدات السكنية والمرافق التجارية والخدماتية، ويحتضن التفاعلات اليومية للسكان، ويتأثر مباشرة بأنماط توزيع الخدمات الأساسية (النقل، التعليم، الصحة)، وكذلك بمدى التداخل والتفاعل بين الاستخدامات المختلفة (سكنية، تجارية، خدماتية). كما يعكس المجال الحضري أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة بين السكان، والتي تتراوح بين التعاون والصراع، ويتأثر بشكل واضح بظواهر التقسيم الاجتماعي والثقافي وانتشار الثقافات الفرعية والعنف.

ثالثاً: آليات تشكّل الثقافات الفرعية:

ينطلق ألبرت كوهين في الفصل الثالث من كتابه "Delinquent Boys: The Culture of the Gang" من فكرة أن السلوك الإنساني يمثل بالأساس عملية مستمرة لحل المشكلات التي تواجه الأفراد في سياقات

اجتماعية محددة. وانطلاقاً من هذه الفكرة، يفسر كوهين نشأة الثقافات الفرعية بأنها حلول جماعية لمشكلات التكيف التي تواجه مجموعات معينة من الأفراد، نتيجة وجود تعارض بين الإطار المرجعي (frame of reference) الخاص بهم، والوضعية الاجتماعية التي يعيشونها. وفي هذا الإطار، يشير كوهين إلى أن تشكل الثقافات الفرعية يتطلب تفاعلاً اجتماعياً فعالاً ومستمرًا بين أفراد يواجهون مشكلات تكيفية مشابهة. ويؤكد على ذلك بقوله:

«الشرط الحاسم لظهور أشكال ثقافية جديدة هو وجود عدد من الأفراد الذين يواجهون مشكلات تكيفية مماثلة ويتفاعلون بشكل فعال مع بعضهم البعض» (Cohen, 1971, p. 59).

وانطلاقاً من هذا الطرح، يوضح كوهين أن الحلول الجماعية للمشكلات التكيفية تتبلور في شكل قيم ومعايير جديدة تعكس طبيعة الظروف الاجتماعية التي تعيشها الجماعة. فعلى سبيل المثال، حين يعجز الشباب من الطبقات العاملة عن تحقيق المكانة والاحترام وفق معايير الطبقة الوسطى السائدة في المدارس والمؤسسات الاجتماعية، فإنهم يلجؤون إلى إيجاد حلول بديلة من خلال تشكيل ثقافات فرعية تعيد تعريف معايير النجاح. وفي هذا السياق، يصبح السلوك العدواني أو المنحرف، الذي يعتبر مرفوضاً وفق معايير المجتمع الأكبر، وسيلة لإثبات الهوية واكتساب المكانة والاحترام داخل الجماعة الفرعية.

على صعيد متصل، يبرز كوهين كيف أن هذه الثقافات الفرعية لا تتشكل عشوائياً أو فردياً، بل هي نتاج تفاعل جماعي مستمر بين الأفراد. إذ يؤدي التفاعل الاجتماعي اليومي، والذي يشمل الممارسات المشتركة مثل اللعب أو المواجهات مع جماعات أخرى، إلى تعزيز التماسك والهوية الجماعية، وترسيخ القيم الجديدة كجزء من الهوية الثقافية للمجموعة.

ولتوضيح هذه الفكرة بشكل ملموس، يستعرض كوهين مثالاً واضحاً مستخلصاً من دراساته، حول كيفية ظهور «ثقافة العصابات الجانحة» كحل جماعي لمشكلة المكانة الاجتماعية. يوضح أن الشباب الذين يفشلون في تحقيق معايير النجاح في المدارس، بسبب اختلاف معاييرهم الطبقية والاجتماعية، يقومون بتأسيس ثقافة فرعية تقدم لهم تعريفاً جديداً للنجاح قائماً على معايير القوة الجسدية، الشجاعة، القدرة على التحدي، والتمرد على السلطة. وبالتالي، تتحول الثقافة الفرعية إلى إطار إيجابي داخلي يعزز الهوية الجماعية ويخفف من مشاعر الإحباط والفشل التي يعانون منها في الثقافة السائدة.

وفي هذا السياق أيضاً، يشير كوهين إلى أن الضغط من أجل التوافق داخل الجماعة يلعب دوراً محورياً في تكريس هذه الحلول الثقافية الجديدة، إذ يجب أن تكون هذه الحلول مقبولة من قبل الأعضاء لتصبح جزءاً من ثقافتهم اليومية. كما يبرز أن الشعور بالعزلة عن الثقافة المهيمنة يعزز من توجه هذه الثقافات الفرعية نحو معارضة ورفض القيم السائدة، في عملية واضحة لتعزيز الهوية الجماعية وتأكيد اختلافها.

رابعاً: مدرسة شيكاغو والنقلة النوعية:

شكلت العلاقة بين ظهور الثقافات الفرعية (Subcultures) وتفاقم ظاهرة العنف الحضري محورا تحليليا بارزا في سوسيولوجيا مدرسة شيكاغو. فقد اعتبر رواد هذه المدرسة، أمثال بارك وبرجس وثرأشروشابولي، المدينة ليست مجرد فضاء جغرافي، بل بيئة اجتماعية ديناميكية تنتج أنماطا من الانحراف والسلوكيات العنيفة نتيجة للتفاعلات والصراعات الاجتماعية.

في هذا السياق، يرى بارك وبرجس أن الحياة الحضرية تولد ظروفًا اجتماعية وثقافية فريدة تفضي إلى تشكيل ثقافات فرعية كرد فعل على التفكك الاجتماعي والصراعات المستمرة بين مختلف الجماعات السكانية. ويوضح النص ذلك بالقول:

"تتفكك الضوابط الثقافية على السلوك؛ وتأخذ الدوافع والرغبات تعبيرات عشوائية وجامحة. النتيجة هي اللاأخلاقية والجنوح؛ وباختصار، التفكك الشخصي والاجتماعي (Park & Burgess, 2019, p. 150) ."

تعكس هذه الرؤية كيف تؤدي ظروف التفكك الاجتماعي إلى فقدان المعايير السلوكية السائدة، مما يفرض ظهور ثقافات فرعية تعتمد قيمًا ومعايير بديلة تتسم بالعنف والجنوح.

من هنا تتضح أهمية مفهوم التفكك الاجتماعي (Social Disorganization)، الذي تشير إليه مدرسة شيكاغو باعتباره الحالة التي تنهار فيها الروابط الاجتماعية التقليدية وتختل فيها آليات الضبط الاجتماعي، مما يهيئ البيئة المثالية لبروز سلوكيات انحرافية وعنيفة.

من جانب آخر، تقدم دراسة تراشر حول عصابات شيكاغو مثالاً ميدانياً واضحاً حول هذه الديناميات، من خلال وصفه لمنطقة «الحزام الأسود» (The Black Belt) «كمناطق نموذجية لظهور العصابات والثقافات الفرعية نتيجة التفكك الاجتماعي والعزل المكاني والاقتصادي. في هذا الصدد يقول المؤلف بوضوح:

العصابة هي مجموعة بنية تتشكل أولاً بشكل عفوي ثم تتماسك عبر الصراع، وتتميز بسلوكيات مثل اللقاءات العدائية، التجول، التنقل الجماعي، الصراعات والمشاريع الإجرامية (Coulon, 2020, p. 58) ."

تبين هذه الحالة التطبيقية بوضوح كيف أن العصابات تشكل نمطا بديلا للتنظيم الاجتماعي، يظهر ضمن الفراغ التنظيمي الناجم عن التفكك الحضري، مما يعزز استمرار مظاهر العنف والانحراف.

على صعيد متصل، يشدد شابولي على أن المناطق الحضرية التي تشهد تفككا اجتماعيا دائما ما تتسم بظهور ثقافات فرعية تعمل كآليات تكيف اجتماعي، مما يسهم في تعزيز ظواهر العنف والجنوح. ويوضح النص ذلك بالقول:

"تتسم بعض المناطق بشكل دائم بالانحراف، لأن الشباب يخضعون لضغط من الجماعات يدفعهم للتكيف مع معاييرها، وتنتقل التقنيات اللازمة للقيام بأفعال منحرفة عبر التواصل بين الأجيال (Chapoulie, 2018, p. 429)".

تبرز هذه الملاحظة كيف تتحول ثقافات الانحراف إلى موروث اجتماعي وثقافي يعيد إنتاج نفسه عبر الزمن، مما يفسر استمرارية ظاهرة العنف الحضري.

من جانب آخر، يعمق سذرالند هذا الفهم من خلال مفهومه «الاقتران التفاضلي»، حيث يرى أن السلوك الإجرامي والعنيف هو نتاج للتفاعل مع الجماعات الاجتماعية التي تمتلك قيما وسلوكيات مخالفة للمعايير العامة. وفي هذا الصدد يقول المؤلف بوضوح:

"لكي يصبح المرء لصًا محترفًا، يجب أن يعترف به ويتم قبوله من قبل اللصوص الآخرين؛ فالسرقة حياة جماعية لا يمكن دخولها والاستمرار فيها إلا بموافقة المجموعة (Coulon, 2020, p. 71)".

يوضح هذا الاقتباس أهمية التفاعل الاجتماعي والتعلم في تشكيل السلوكيات العنيفة والإجرامية، مؤكدا الطبيعة الاجتماعية المنظمة للانحراف.

وفي السياق ذاته، يبرز غرافماير وجوزيف كيف تسهم المدينة كبيئة حضرية في تسهيل ظهور الثقافات الفرعية نتيجة للانهميار التام للضوابط الاجتماعية الأولية في مناطق التدهور الحضري. ويوضح النص ذلك بالقول:

"في المناطق ذات الحركية العالية، حيث تنهار الضوابط الاجتماعية الأولية، تتشكل مناطق تتسم بالانحلال الأخلاقي والاختلاط والرديلة".
(Joseph & Grafmeyer, 2009, pp. 143–144)

ختاماً، يسهم إرث مدرسة شيكاغو في توفير إطار تحليلي عميق لفهم العلاقة بين الثقافات الفرعية والعنف الحضري، عبر ربطه الوثيق بين الظروف الاجتماعية والمكانية من جهة، والظواهر السلوكية والانحرافية من جهة أخرى، وهو ما يرسخ أهمية هذه المدرسة كمرجعية أساسية في الدراسات السوسيولوجية الحضرية المعاصرة.

خامساً: ثقافة الشارع بوصفها ثقافة فرعية: ديناميات العنف وإعادة تشكيل مفهوم الاحترام:

تُمثل ظاهرة الانحراف والجريمة في الأحياء الحضرية المهمشة مجالاً حيويًا لدراسة الآليات الاجتماعية والبنائية التي تُنتج الثقافات الفرعية وتعزز استمراريتهما. في هذا الإطار، يقدم إيليا أندرسون (1999) مقارنة سوسيولوجية عميقة تُبرز كيفية تشكّل ما يعرف بـ"ثقافة الشارع" كرد فعل على التهميش الاقتصادي والاجتماعي، وانعدام الثقة في المؤسسات الرسمية، حيث تصبح مسألة الاحترام قيمة اجتماعية مركزية في هذه البيئات.

من هذا المنطلق، يظهر مفهوم الاحترام كأحد أشكال رأس المال الاجتماعي الحيوية التي يعتمد عليها الأفراد في غياب مصادر الدعم التقليدية. وفي ذلك يؤكد أندرسون أن:

"في بيئة المدينة الداخلية، يمكن النظر إلى الاحترام في الشارع كنوع من رأس المال الاجتماعي ذي القيمة العالية، خصوصًا عندما تكون الأشكال الأخرى من رأس المال مرفوضة أو غير متاحة. فالاحترام ليس فقط وسيلة حماية، بل هو أيضًا في كثير من الأحيان جوهر احترام الفرد لذاته « .
(Anderson, 1999, p. 66)

هكذا تتحول قضية الاحترام إلى مورد استراتيجي يعكس الحاجة الاجتماعية الملحة للتقدير في سياقات التهميش، إذ يؤدي فقدان الفرص الاقتصادية والاجتماعية إلى تحويل هذه القيمة إلى حجر زاوية في التفاعلات اليومية، مما يُرسخ الاعتماد على العنف أو التهديد به كوسيلة لاكتساب المكانة الاجتماعية. بهذا تتحول ثقافة الشارع إلى نظام اجتماعي مستقل يُعيد إنتاج نفسه عبر استخدام القوة الجسدية كأداة لتحقيق الأمن الذاتي.

في السياق ذاته، تبرز هشاشة الذات الفردية لدى شباب هذه الأحياء، مما يجعل الحفاظ على الاحترام هدفًا يستحق المخاطرة بالحياة. على صعيد متصل، يشير أندرسون بوضوح إلى أن:
"بين الشباب، الذين يكون تقديرهم الذاتي هشة للغاية، هناك قلق خاص حول التعرض لعدم الاحترام. كثير من الشباب في المدينة الداخلية تحديدًا يرغبون في الاحترام إلى درجة أنهم قد يخاطرون بحياتهم من أجل الحصول عليه والحفاظ عليه (Anderson, 1999, p.75)." .

يتضح من ذلك أن التهميش البنيوي يولّد ظروفًا اجتماعية تدفع الأفراد نحو استخدام العنف كاستراتيجية دفاعية للبقاء الاجتماعي والحفاظ على احترام الذات. هذا بدوره يُظهر أن الديناميات العنيفة لا تنتج عن انحراف فردي معزول، بل هي نتاج سياق اجتماعي يعاني من غياب المؤسسات الداعمة والموثوقة.

بالمقابل، تؤدي حالة فقدان الثقة في السلطات الرسمية إلى تعزيز قواعد اجتماعية بديلة تعتمد على معايير الشارع، كتكيف ثقافي منطقي مع الظروف الموضوعية القاسية. ويوضح أندرسون هذا بقوله: "قانون الشارع هو في الواقع تكيف ثقافي مع انعدام عميق للثقة في الشرطة والنظام القضائي، وفي غيرهما من الجهات التي يُفترض أن تدافع عن الأمن الشخصي للفرد (Anderson, 1999, p. 79)".

هنا، تتضح بجلاء العلاقة المباشرة بين الإخفاق المؤسسي في ضمان الحماية الاجتماعية وظهور قواعد ثقافية بديلة تؤسس لنمط حياة يعتمد على القوة والعنف كوسائل مشروعة للحفاظ على الأمن والاحترام.

من زاوية أخرى، يتطلب الحفاظ على هذه المكانة الاجتماعية استمرارية في استخدام العنف كاستراتيجية دائمة، مما يحول الحياة اليومية في هذه البيئات إلى معركة مستمرة من أجل البقاء والحفاظ على الهوية. يعبر أندرسون عن هذه الدينامية بشكل واضح بقوله: "لذلك، هناك حاجة إلى يقظة مستمرة ضد إعطاء أي انطباع بأنه سيتم التسامح مع التجاوزات. فهويتهم واحترامهم الذاتي وشرفهم غالبًا ما ترتبط بشكل وثيق بطريقة تصرفهم في الشوارع خلال وبعد هذه المواجهات. (Anderson, 1999, p. 88)

بهذا المعنى، يتضح أن العنف يصبح جزءًا جوهريًا من الهوية الشخصية والاجتماعية، مما يكرس دورة مستمرة من الصراع والتوتر، تعكس بشكل مباشر عمق الفجوة البنيوية والاجتماعية التي يعيشها السكان في الأحياء المهمشة.

ختامًا، يُبرز هذا التحليل كيف تتحول ثقافة الشارع إلى نظام اجتماعي بديل، يُعيد تشكيل مفاهيم الاحترام والهوية في سياقات الحرمان

والتميش، مما يفرض على السياسات العامة والمقاربات الاجتماعية ضرورة مراجعة جذرية لطرق التعامل مع هذه الظاهرة والتوجه نحو حلول بنيوية عميقة تُعالج الأسباب الحقيقية بدلاً من معالجة الأعراض فقط.

سادسا: الطريقة والأدوات :

1. المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة على طريقة المسح بالعينة كإحدى الركائز المنهجية الأساسية ضمن المنهج الوصفي، وذلك استجابةً لمقتضيات الظاهرة الاجتماعية المدروسة وطبيعتها المركبة. فالإشكالية البحثية التي تتمحور حول فهم العلاقات المتشابكة بين تناقضات المجال الحضري، وظهور الثقافات الفرعية والعنف الحضري من جهة أخرى، تستدعي منهجية قادرة على الإحاطة بتعقيدات هذه الظواهر المتداخلة. ولهذا، لم يكن اختيار المسح بالعينة مجرد إجراء تقني، بل كان خياراً استراتيجياً يستجيب لمتطلبات الموضوع ذاته، حيث تتيح هاته الطريقة إمكانية استكشاف عميق لديناميات التفاعل بين مختلف المتغيرات الاجتماعية داخل النسيج الحضري لمدينة علي منجلي. كما يوفر هذا المنهج فضاءً منهجياً واسعاً لتفكيك الروابط الدقيقة التي تنشأ ضمن المجال الحضري، وفهم الآليات التي تسهم في تشكل الثقافات الفرعية وتصاعد مظاهر العنف. وبهذا، يمثل المسح بالعينة أداة منهجية متلائمة مع جوهر الدراسة وإشكالياتها، وضامنة لتحليل علمي دقيق يرقى إلى مستوى تعقيد الظاهرة وتجلياتها الميدانية المختلفة.

2. أدوات جمع البيانات:

اعتماد تقنية الملاحظة غير المشاركة في الدراسة الحالية كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، وذلك بالنظر إلى طبيعة الظاهرة محل البحث، والمتمثلة في التناقضات الوظيفية في استخدام المجال الحضري وما يرافقها من بروز للثقافات الفرعية وظاهرة العنف. توفر هذه التقنية ميزة منهجية هامة تتمثل في إمكانية رصد السلوك الاجتماعي والتفاعلات اليومية كما تحدث فعلاً في سياقها الطبيعي، دون تدخل الباحث في ديناميات المجال الاجتماعي قيد الدراسة، وهو ما يضمن الحفاظ على مستوى عالٍ من الموضوعية والمصداقية. ومن خلال هذه الأداة، تم توثيق الممارسات السلوكية للأفراد والجماعات، والتفاعلات بين سكان الحي، وطبيعة الاستخدام اليومي للمساحات والخدمات الحضرية، ما مكن من تحليل أعمق لظواهر التنافس والصراع الناجمة عن التناقضات الوظيفية وظروف التهميش الاجتماعي في المجال المدروس.

3. أداة الاستمارة:

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستمارة كأداة منهجية أساسية لجمع البيانات الميدانية، وذلك انسجاماً مع الطبيعة المركبة لموضوع الدراسة، والمتمثلة في التناقضات الوظيفية في المجال الحضري وعلاقتها بالثقافات الفرعية والعنف الحضري. استُخدمت الاستمارة بشكل مُنظم ومنهجي، حيث وُزعت يدوياً على عينة الدراسة من أرباب الأسر في الوحدة الجوارية رقم 20 بمدينة علي منجلي، مع تقديم شرح مفصّل وواضح حول آليات تعبئتها لضمان دقة وموثوقية البيانات التي يتم جمعها. اشتملت الاستمارة على أربعة محاور أساسية، هي: البيانات الديموغرافية العامة، طبيعة توزيع الأفراد والأنشطة والخدمات داخل المجال الحضري، أثر التقسيم الاجتماعي على التفاعلات والعلاقات ضمن الحيز المدروس،

وأخيراً محور الثقافات الفرعية وعلاقتها بظاهرة العنف الحضري. وقد مكّنت هذه الأداة من توفير معطيات كمية ونوعية دقيقة أتاحت بدورها إمكانية إجراء تحليل معمق للعلاقة بين المتغيرات الرئيسية للدراسة.

سابعاً: العينة وكيفية اختيارها:

يُشكّل اختيار العينة إحدى المراحل الأكثر حساسية وتأثيراً في جودة البحث الاجتماعي وموثوقية نتائجه. وبالنظر إلى طبيعة الظاهرة المدروسة في هذه الأطروحة – وهي ظاهرة التناقض الوظيفي في استخدام المجال الحضري – فقد تطلّب ممّا ذلك اختياراً منهجياً دقيقاً يسمح بضمان أعلى درجات التمثيل لمجتمع الدراسة، ويعزز من دقة النتائج التي سنصل إليها. ولهذا السبب، اعتمدنا أسلوب العينة الطبقية، مدعوماً بطريقة العينة العشوائية المنتظمة في اختيار مفردات العينة، لضمان الموضوعية والمنهجية العلمية في جمع البيانات.

1. تحديد مجتمع الدراسة بوضوح

تمثّل منطقة الدراسة الوحدة الجوارية رقم 20 بالمدينة الجديدة على منجلي، وهي فضاء حضري نموذجي لفهم مظاهر التناقض الوظيفي نتيجة التداخل الشديد بين الاستخدام التجاري والسكني. يبلغ إجمالي حجم مجتمع الدراسة 1000 وحدة سكنية، موزعة بين فئتين سكنيتين رئيسيتين:

الفئة الأولى: 300 مسكن ترقوي مدعم.

الفئة الثانية: 700 مسكن ترقوي مدعم.

يضمن هذا التقسيم توفير أرضية واضحة ومنهجية لرصد وتحليل ظاهرة الدراسة بعمق ووضوح.

2. اختيار العينة الطبقية:

اعتمدت الدراسة على العينة الطبقية باعتبار أن مجتمع البحث يتكوّن من طبقتين سكنيتين مختلفتين حجمًا (300 و 700 مسكن ترقوي مدعم)، مما يستوجب تمثيل كل طبقة وفق وزنها العددي داخل المجتمع الأصلي. وقد أتاح هذا الأسلوب تحقيق تمثيل منهجي دقيق يراعي عدم تجانس الحجم بين الطبقتين، مع الحفاظ على تجانس خصائصهما الحضرية.

3. تحديد النسبة المئوية وحجم العينة

تم تحديد حجم العينة من خلال اختيار نسبة 20% من المجتمع الإجمالي، موزعة بشكل منهجي كما يلي:

الفئة السكنية	إجمالي الوحدات	حجم العينة (20%)
300 مسكن ترقوي مدعم	300	60
700 مسكن ترقوي مدعم	700	140
المجموع	1000	200

يعتبر هذا الحجم مناسبًا جدًا لتحقيق دقة النتائج وضمان إمكانية تعميمها بشكل جيد حسب معايير البحث الاجتماعي الدقيق.

4. اختيار مفردات العينة:

تم اختيار مفردات العينة بشكل موضوعي وشفاف من خلال استخدام أسلوب العينة العشوائية المنتظمة لضمان عدم التحيز ودقة تمثيل مجتمع الدراسة: اختيار مفردات العينة بطريقة إحصائية عشوائية منتظمة من خلال الخطوات المنهجية التالية:

➤ تحديد معامل الرفع (المدى):

الفئة الأولى (300 مسكن ترقوي مدعم): تم حساب معامل الرفع كالتالي:

عناشقات الفرعية كاستجابة للتناقض الوظيفي في استخدام المجال الحضري دراسة ميدانية
بمدينة علي منجلي، ناصري مهدي حبيب

المدى = (عدد الوحدات السكنية) / (حجم العينة) = $60 / 300 = 5$
الفئة الثانية (700 مسكن ترقوي مدعم): تم حساب معامل الرفع بنفس
الطريقة:

المدى = (عدد الوحدات السكنية) / (حجم العينة) = $140 / 700 = 5$

5

➤ اختيار نقطة البداية بطريقة القرعة العشوائية: لضمان
الموضوعية التامة، تم وضع أرقام (من 01 إلى 05) في أوراق
منفصلة لكل فئة، وتم اختيار ورقة واحدة بشكل عشوائي:
الفئة الأولى (300 مسكن): أسفرت القرعة عن اختيار الرقم (3).
الفئة الثانية (700 مسكن): أسفرت القرعة عن اختيار الرقم (4):
ثامنا: نتائج الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل العلاقة
السوسيولوجية المرغبة بين التناقض الوظيفي في استخدام المجال
الحضري من جهة، وتشكل الثقافات الفرعية التي تعتمد العنف كوسيلة
للتفاعل الاجتماعي اليومي من جهة أخرى، وذلك في إطار المشروعين
السكنيين (300 مسكن و700 مسكن ترقوي مدعم) بمدينة علي منجلي.
وفيما يلي، سيتم عرض النتائج النهائية للدراسة الميدانية بشكل دقيق
ومنهجي، مع التأكيد على الربط الواضح والمنهجي بين المتغير المستقل
(التناقض الوظيفي في المجال الحضري) والمتغير التابع (ظهور الثقافات
الفرعية كنتيجة حتمية وتحصيل حاصل لهذا التناقض.
تظهر النتائج الميدانية ما يلي:

1- كفاية الأماكن العامة (الحدائق والملاعب)

كشفت نتائج الدراسة المتعلقة بكفاية الأماكن العامة مثل الحدائق والملاعب، عن نقص شديد في هذه الأماكن، مما يعكس خللاً واضحاً في التنظيم الحضري:

- أكد حوالي (81.66%) من سكان مشروع (300 مسكن) أن الأماكن العامة مثل الحدائق والملاعب غير كافية إطلاقاً.
- كما أكد (79.29%) من سكان مشروع (700 مسكن) عدم كفاية هذه الأماكن.

تعكس هذه النسب المرتفعة بوضوح الفجوة الكبيرة بين احتياجات السكان الفعلية والمساحات العامة المتاحة داخل الأحياء، مما يشير إلى تناقض وظيفي حاد في التخطيط الحضري.

- أن النقص الشديد في الأماكن العامة مثل الحدائق والملاعب يمثل وجهًا بارزاً من أوجه التناقض الوظيفي الحضري، ويؤدي مباشرة إلى تعزيز شعور السكان بالعزلة والتهميش الاجتماعي.

• تُبرز هذه الظروف الاجتماعية والمكانية تشكيل ثقافات فرعية عنيفة تعتمد على النزاع اليومي والعنف كوسيلة تفاعلية طبيعية في العلاقات الاجتماعية.

- تدعم هذه النتائج بشكل واضح فرضيات الدراسة حول العلاقة بين التناقض الوظيفي وظهور وتكريس الثقافات الفرعية العنيفة، وتؤكد الحاجة الملحة لمراجعة السياسات الحضرية وتوفير المساحات العامة بشكل أفضل، لضمان استقرار اجتماعي وبيئة حضرية صحية وسليمة.

2-توفر العيادات الصحية

أوضحت نتائج الدراسة المتعلقة بتوفر العيادات الصحية داخل المشروعين السكنيين نقصاً واضحاً في الخدمات الصحية، كما يلي:

- أشار (33.34%) من سكان مشروع (300 مسكن) إلى عدم توفر عيادات صحية في حيّهم.
- أكد (30%) من سكان مشروع (700 مسكن) النقص نفسه.
- تعكس هذه النسب بشكل واضح حالة من التناقض الوظيفي تتمثل في سوء التوزيع الواضح للخدمات الصحية الأساسية ضمن المجال الحضري المدروس.
- أن النقص الواضح في الخدمات الصحية الأساسية يمثل أحد أبرز أوجه التناقض الوظيفي الحضري، وهو ما يؤدي بشكل مباشر إلى تعزيز مشاعر الإقصاء الاجتماعي والتوتر اليومي بين السكان.
- تخلق هذه الظروف أرضية ملائمة لتشكّل ثقافات فرعية تعتمد العنف في تفاعلاتها الاجتماعية، كرد فعل اجتماعي طبيعي على الإحباط والتميش.
- بيّنت النتائج الإحصائية المتعلقة بتوفر العيادات الصحية في المشروعين السكنيين (300 مسكن و700 مسكن) نقصاً واضحاً وملحوظاً في الخدمات الصحية الأساسية، الأمر الذي يكشف خللاً وظيفياً في توزيع هذه الخدمة الحيوية:
- في مشروع (300 مسكن) ، صرّح حوالي ثلث السكان (33.34%) بشكل واضح بعدم توفر أي عيادات صحية في حيّهم، ما يُعدّ نسبة مرتفعة جداً من الناحية الوظيفية، وتشير إلى نقص واضح في توفير الخدمات الصحية الأساسية.
- بالمقابل، في مشروع (700 مسكن) ، أكد ما نسبته (30%) من السكان أن حيّهم يفتقر بشكل واضح إلى عيادات صحية، وهي نسبة تؤكد استمرار وجود هذا الخلل الوظيفي ضمن المشروع الأكبر حجماً أيضاً.

تُبرز هذه الأرقام بوضوح أن عددًا كبيرًا من السكان يعاني من عدم توفر خدمات صحية أساسية، مما يعكس بشكل منهجي فجوة واضحة في توزيع الموارد والخدمات داخل هذين المشروعين السكنيين، ويشير إلى مستوى حقيقي وملحوس من التناقض الوظيفي في التخطيط الحضري.

• أن النقص الواضح في توفر العيادات الصحية يمثل أحد أبرز مظاهر التناقض الوظيفي الحضري في المشروعين (300 و700 مسكن).

• يعمق هذا النقص من مشاعر التهميش والإحباط بين السكان، مما يخلق ظروفًا اجتماعية مثالية لظهور ثقافات فرعية تعتمد على العنف كآلية اجتماعية وتفاعلية رئيسية.

3. النزاعات اليومية المرتبطة بالأنشطة في الحي

أظهرت النتائج الإحصائية حول النزاعات اليومية المرتبطة بالأنشطة داخل المشروعين السكنيين (300 و700 مسكن) ما يلي:

• نسبة السكان الذين أكدوا أن النزاعات تحدث حسب الظروف بلغت (60%) في مشروع (300 مسكن)، و(59.29%) في مشروع (700 مسكن).

• في حين أكد (15%) من سكان مشروع (300 مسكن)، و(13.57%) من سكان مشروع (700 مسكن)، أن النزاعات تحدث بشكل يومي.

تدل هذه النسب بشكل واضح وملحوظ على وجود نزاعات وتوترات اجتماعية متكررة، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأنشطة اليومية المختلفة داخل الحي.

• أن النزاعات اليومية المتكررة المرتبطة بالأنشطة داخل الحي تشكل تعبيرًا واضحًا عن وجود تناقض وظيفي واضح في التخطيط الحضري، وتؤدي بشكل مباشر إلى تعميق التوتر الاجتماعي.

• تؤدي هذه النزاعات إلى ظهور ثقافات فرعية اجتماعية تعتمد العنف بشكل واضح ومتكرر في التفاعل الاجتماعي اليومي.

4. أشكال العنف الأكثر انتشاراً

كشفت نتائج الدراسة عن الأشكال الأكثر انتشاراً للعنف في المشروعين السكنيين (300 و 700 مسكن)، وكانت النسب على النحو التالي:

- احتلت الشجارات الفردية والجماعية المرتبة الأولى في مظاهر العنف، حيث سجلت نسبة بلغت (36.45%) في مشروع 300 مسكن، وارتفعت إلى (40%) في مشروع 700 مسكن.

- جاء في المرتبة الثانية العنف اللفظي، الذي بلغت نسبته حوالي (29.91%) في مشروع 300 مسكن، و (16.28%) في مشروع 700 مسكن.

تبين هذه النسب العالية بوضوح مستوى مرتفعاً جداً لانتشار أشكال العنف المختلفة داخل الأحياء السكنية المدروسة.

- أن الأشكال المختلفة للعنف المنتشرة داخل الأحياء السكنية مثل الشجارات الفردية والجماعية والعنف اللفظي تعكس بشكل واضح الظروف الاجتماعية والمكانية المتردية الناتجة عن التناقض الوظيفي الحضري.

- هذه الأشكال من العنف تؤكد أن الثقافة الفرعية العنيفة أصبحت جزءاً أساسياً ومعتاداً من التفاعل الاجتماعي اليومي داخل الحي.
- تدعم هذه النتيجة صحة الفرضيات البحثية التي تربط بين سوء التنظيم الوظيفي الحضري وبين تفاقم ظاهرة العنف وتشكل الثقافات الفرعية العنيفة، وتعزز ضرورة مراجعة السياسات التخطيطية والتدخل الحضري لتخفيف الاحتقان الاجتماعي والحد من انتشار ثقافة العنف.

5. دوافع انخراط الشباب في المجموعات المنحرفة

كشفت النتائج الإحصائية المتعلقة بدوافع انخراط الشباب في المجموعات المنحرفة بالمشروعين السكنيين (300 و 700 مسكن)، عن العوامل الأساسية التالية:

- احتل دافع الفقر والبطالة المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبته حوالي (41.30%) في مشروع (300 مسكن) و(42.58%) في مشروع (700 مسكن).
- احتلت الرغبة في الحصول على المكانة الاجتماعية المرتبة الثانية، بنسبة بلغت (25%) في مشروع (300 مسكن) و(23.44%) في مشروع (700 مسكن).
- تعكس هذه النسب العالية عوامل اقتصادية واجتماعية جوهرية تدفع الشباب نحو الانخراط في المجموعات المنحرفة والثقافات الفرعية العنيفة داخل الأحياء.
- أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر والبطالة والرغبة في المكانة الاجتماعية تمثل الدوافع الأساسية لانخراط الشباب في المجموعات المنحرفة والثقافات الفرعية العنيفة.
- تؤدي هذه الظروف إلى تعزيز ثقافة العنف داخل الأحياء، وتشكل أرضية اجتماعية خصبة لنمو ثقافات فرعية تستخدم العنف كوسيلة أساسية للتفاعل والتعبير الاجتماعي.
- الإطار التحليلي للعلاقات المركبة بين التناقض الوظيفي وبروز الثقافات

الفرعية العنيفة

مؤشرات التناقض الوظيفي (المتغير المستقل)	نتائج التناقض الوظيفي (العوامل الوسيطة)	ظهور الثقافات الفرعية العنيفة (المتغير التابع)
نقص الخدمات الأساسية (الصحية والتعليمية: 30%- 56%)	ارتفاع النزاعات اليومية والمشاجرات (حوالي 60%)	تزايد الشجارات الفردية والجماعية (36.45% في 300 مسكن - 40% في 700 مسكن) والعنف اللفظي (16.28% في 700 مسكن)

عناثقافات الفرعية كاستجابة للتناقض الوظيفي في استخدام المجال الحضري دراسة ميدانية
بمدينة علي منجلي، ناصري مهدي حبيب

في 300 مسكن(29.91%)		
تشكل ثقافات فرعية تتبنى العنف كوسيلة رئيسية للتفاعل اليومي	زيادة الاحتكاكات والصراعات اليومية	نقص المساحات الترفيهية(59%-65%)

يوضح هذا الإطار التحليلي أن التناقض الوظيفي في استخدام
المجال الحضري (المتغير المستقل) يُشكل سبباً جوهرياً في ظهور الثقافات
الفرعية العنيفة (المتغير التابع). تكشف النتائج عن علاقات مركبة
واضحة، تعزز ظهور ثقافات فرعية عنيفة وتُرسخ سلوكيات العنف
اليومي داخل الأحياء السكنية.
نموذج تفسيري لآليات الاحتكاك اليومي وعلاقتها بتشكيل أنماط العنف
الحضري

مؤشرات التناقض الوظيفي المركب	نتائج الاحتكاك الاجتماعي اليومي	تعبيرات ثقافية فرعية بالعنف
تمركز 365 محل تجاري + 330 محل خدماتي داخل نسيج سكني محدود	ازدحام مروري وضجيج دائم + ضغط على الأرصدة والمرافق	شجارات يومية (36.45% - 40%) وعنف لفظي (16.28% - 29.91%)
نقص المساحات العامة (81% يرون الحدائق والملاعب غير كافية)	تصاعد النزاعات اليومية(60%)	انخراط الشباب في مجموعات عنيفة لأسباب اقتصادية (41.30% - 42.58%)

يبرز هذا النموذج التفسيري علاقات سببية عميقة بين التناقض الوظيفي الحضري، متمثلاً في تمركز الأنشطة التجارية بشكل مكثف ونقص المساحات العامة، وبين الاحتكاكات اليومية وظهور الثقافة الفرعية العنيفة:

- أدى تمركز حوالي (365 محلاً تجارياً و330 محلاً خدماتياً) داخل نسيج سكاني محدود إلى حدوث ازدحام مروري وضجيج مستمر، وزيادة الضغط على الأرصفة والمرافق العامة المشتركة بشكل واضح ومستمر.

- في نفس السياق، تبين أن نقص المساحات العامة التي يعاني منها أكثر من (81%) من السكان، أدت إلى تصاعد كبير في النزاعات اليومية التي بلغت نسبتها حوالي (60%)، مما يعكس حدة التوتر اليومي داخل المجال ال

تاسعا: الخاتمة:

تُبرز نتائج هذه الدراسة بشكل دقيق ومنهجي أنّ العلاقة بين التناقض الوظيفي في استخدام المجال الحضري وظهور الثقافات الفرعية العنيفة بمدينة علي منجلي هي علاقة طردية واضحة، تتجلى في كون اشتداد مظاهر التناقض الوظيفي يؤدي بشكل مباشر الى توفير الأرضية الخصبة لنشوء هذه الثقافات الفرعية. فمن خلال تحليل البيانات الميدانية والإحصائية، تبين أن سوء التوزيع المكاني للمرافق العمومية والخدمات الأساسية داخل الوحدة الجوارية رقم (20)، خاصةً المشروعين السكنيين (300 و700 مسكن ترقوي مدعم)، أدى إلى تعميق

التوترات الاجتماعية والصراعات اليومية بين السكان. في هذا السياق
تحديداً، برزت الثقافات الفرعية كاستجابة جمعية ممنهجة لهذا الواقع
الاجتماعي المضطرب، حيث وظّف السكان - وخاصة الشباب منهم -
العنف كآلية أساسية لإثبات الذات وإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية
ويؤكد هذا الاستنتاج بوضوح العلاقة السببية بين المتغيرين، حيث إن
ارتفاع مستويات التناقض الوظيفي يساهم في تعزيز هذه الثقافات
الفرعية التي تعيد تعريف الهوية والمكانة الاجتماعية من خلال العنف
اليومي. ومن خلال هذا الربط الواضح بين المتغيرين، تدعم الدراسة
فرضياتها بشكل منهجي، وتؤكد بشكل قاطع أن التناقض الوظيفي ليس
مجرد إشكال تخطيطي أو تنظيمي بسيط، بل هو ظاهرة سوسولوجية
عميقة تؤثر بشكل جوهري على بنية العلاقات الاجتماعية، وتنتج بشكل
حتمي ثقافات فرعية عنيفة. وانطلاقاً من هذه النتائج، يصبح من
الضروري مراجعة السياسات الحضرية والتخطيطية بشكل عميق
وجذري، بهدف الحد من مظاهر التناقض الوظيفي وإعادة تشكيل المجال
الحضري بطريقة تضمن التماسك الاجتماعي وتقلل من فرص تشكّل
ثقافات العنف والتمهيش المستمر.

عاشرا: قائمة المصادر والمراجع:

- 1-Alain Coulon. L'école De Chicago. Paris : Presses Universitaires de France / Humensis 2020.
- 2-Albert K. Cohen, DelinquentBoys : The Culture of the Gang (New York : The Free Press (Collier-Macmillan Limited, London), 1971).
- 3-Elijah Anderson, Code of the Street :Decency, Violence, and the Moral Life of the Inner City (New York/London : W. W. Norton &Company, 1999),
- 4-Isaac Joseph and Yves Grafmeyer, L'École de Chicago (Paris : Flammarion, 2009),
- 5-Jean-Michel Chapoulie, La tradition sociologique de Chicago, 1892-1961, Nouvelle édition, revue et complétée, avec postface inédite (2018) ed. (Paris : Éditions du Seuil, 2001)
- 6-Marcel Roncayolo, La ville et ses territoires (Paris : Gallimard (Folio Essais), 1990).
- 7-Robert E. Park, and Ernest W. Burgess. The City. University of Chicago Press, 2019.
- 8- Henri Lefebvre, Le Droit À La Ville. Paris: Éditions Anthropos, 1968.
- 9- Manuel Castells, La Question Urbaine (Paris: François Maspero, 1972).